تلخيص:

في الوقت الذي اقترب فيه الشعب الفلسطيني من ولادة دولته على أرضه المحتلة، بعد التنازلات المؤلمة التي قام بها بواسطة ممثله (منظمة التحرير الفلسطينية) بعد خروجها من لبنان والدخول في مشروع التسوية السلمية من أجل تحقيق هذا الهدف – إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال – على جزء من أراضي فلسطين (في حدود الرابع من حزيران 1967)، بدأت الصعوبات والتعقيدات والتحديات تظهر جلية للسلطة الفلسطينية، وبدأت الهجمة الإسرائيلية بعدتها وعتادها تحارب من أجل منع السلطة الفلسطينية من إعلان الدولة الفلسطينية التي كان من المقرر الإعلان عنها بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في عام 1999.

ولكل هذه الأسباب تولدت حالة الإحباط لدى الشعب الفلسطيني وقيادته (السلطة الفلسطينية)، ومن أجل الدفاع عن حقه في إقامة دولته وحسب اتفاقيات السلام المعقودة مع الجانب الاسرائيلي، انطلقت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في أواخر عام 2000.

وسوف يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل: من أجل إقامة دولة فلسطينية كان لا بد من تأسيس دستور فلسطيني ينظم الدولة الوليدة، فهل جاء هذا الدستورالذي تم في مسودات عديدة كان آخرها في أيار 2003، معبِّراً عن إرادة الشعب الفلسطيني، وملبياً لاحتياجاته، أم جاء منسجماً ومتجاوباً مع الأحداث السياسية التي واكبت إعداده؟

ومن أجل الإجابة عن هذا التساؤل، يحاول البحث النظر في الأحداث التي تزامنت مع إعداد الدستور وخصوصاً انتفاضة الأقصى وخطاب الرئيس الأمريكي في حزيران

2002، وتجاوب الرئيس الفلسطيني والسلطة الفلسطينية مع هذا الخطاب، وطرح خطة خارطة الطريق في أواخر عام 2002، وطرح موضوع الإصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وقد تم تحليل ومقارنة مسودات الدستور الأربعة من الأولى (شباط 2001) وحتى الثالثة المنقحة (أيار 2003)، من أجل رصد التغير في مواد الدستور، ورؤية مدى تجاوبها مع الأحداث السياسية المتزامنة معها.

علماً بأن السلطة الفلسطينية لا زالت تسعى جاهدة لتوحيد القوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة اللتان طبق فيهما العديد من القوانين وذلك منذ الحكم العثماني مروراً بالانتداب البريطاني والقانون الأردني والمصري وانتهاءً بالحكم العسكري الإسرائيلي.

وللإمعان في أثر العوامل السياسية، تم التطرق في هذا البحث إلى القضايا التي تم تأجيل التفاوض عليها إلى المرحلة النهائية، وهي قضايا مهمة جداً للشعب الفلسطيني ولدولته المنوي إقامتها: الحدود، اللاجئين، والقدس.

وكان هذا البحث مثار اهتمام الباحث لنقص المصادر والمراجع التي اهتمت بموضوع الدستور الفلسطيني، وكذلك لم يأخذ العمل على الدستور الفلسطيني طابع المشاركة الشعبية، علماً بأنه يُعَد أول دستور فلسطيني يتم إعداده بقرار فلسطيني، وهو باعتباره القانون الأعلى في الدولة لا بد من بذل جهد أكبر بهذا الموضوع ومشاركة كافة الشعب الفلسطيني فيه.